مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الجماعات المسلحة في ايرلندا الشمالية
اسم الكاتب: م.م. غفران يونس هادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7073
تاريخ الاسترداد: 2025/06/08 08:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الجماعات المسلحـة في ايرلندا الشمالية

م.م.غفران يونس هادي(*)
Ghufran1977@hotmail.com

الملخص :

يضم التاريخ السياسي لايرلندا الشمالية العديد من التنظيمات المسلحة بشقها الكاثوليكي والذي يمثله الجيش الجمهوري الايرلندي والبروتستانتي والذي يمثله قوة متطوعي الستر .هذه التنظيمات كانت المسؤولة عن الحرب الطائفية بين الفئتين (البروتستانت والكاثوليك) في آيرلندا الشمالية والتي بدأت منذ أعلان بريطانيا الحكم المباشر على آيرلندا الشمالية والغاء برلمان ستورموت في العام ١٩٧٢. حوادث الاغتيال والتفجير طالت المدنين ورجال السياسية والعسكرين من كل الفئتين. وبعد أن عاشت آيرلندا الشمالية سنوات من العنف والعنف المضاد تتوج نهاية العنف بإعلان إتفاق الجمعة العظيمة الذي الزم الجماعات المسلحة برمي السلاح .

المقدمة:

لايمكن دراسة التاريخ السياسي لأيرلندا الشمالية وعملية تقاسم السلطة بدون دراسة الجماعات المسلحة ومعرفة خباياها وكيف كانت المسؤولة عن إنهيار أي عملية للسلام كونها الذراع العسكري للاحزاب السياسية.

تمحور الصراع بين الجماعات المسلحة بين الجمهورين الذين يسعون الى فك ارتباط مقاطعات أيرلندا الشمالية الست من بريطانيا، وبين الاتحاديين الذين يطالبون ببقاء هذه

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

المقاطعات تحت راية العلم البريطاني فكانت حصيلة العدد الكلي لضاحايا هذا الصراع ٣٧٠٩ للمدة بين ١٩٦٦- ٢٠٠٦ فضلا عن أن العنف كان قد خلق مناطق منقسمة بين البروتستانت والكاثوليك فشارع Falls للكاثوليك أما Shankill فهو يمثل البروتسنات ، أن الاحداث التي أدت الى تقسيم المجتمع دفعت باتجاه ان تشهد أيرلندا الشمالية عنف طائفي بين الاونة والاخرى بين. فغالبا ماكانت تهاجم منازل العوائل في شارع Falls كما ان البروتستانت الساكنين في Shankill لم يسلموا من هجمات الجيش الجمهوري الايرلندي.

تم تقسيم البحث الى مبحثين الاول سيتم الحديث فيه عن هوية الجماعات المسلحة وعن التصنيفات الخاصة بها، أما الثاني فسيتطرق الى عملية السلام وكيف تمكنت من احتواء العنف وأقنعت الجماعات المسلحة رمي السلاح والمشاركة في بناء السلام.

المبحث الأول: تقسيمات الجماعات المسلحة في أيرلندا الشمالية

المبحث الثاني: الجماعات المسلحة وعملية السلام

المبحث الأول: تقسيمات الجماعات المسلحة في أيرلندا الشمالية

من الملاحظ ان تاريخ العنف السياسي في أيرلندا الشمالية قد ارتبط بوجود العديد من التنظيمات المسلحة وغالبا ما كانت تظهر، ثم ما تلبث ان تشهد العديد من الانشقاقات فهي تختلف بقوة تأثيرها على المشهد السياسي الأيرلندي فالبعض يمثل الذراع العسكري للاحزاب السياسية واخرى تمثل تنظيمات رفضت كل أتفاقيات السلام مع الجانب البريطاني وظهرت كمجموعات منشقة عن أي تنظيم سياسي لتبقى تمارس عمليات الاغتيال والتفجير بين فترة وأخرى.

ولمتابعة تصنيف هذه الجماعات لابد من تسليط الضوء بشكل مختصر على تاريخ الجزيرة الأيرلندية، فقد أستعمرت أنكلترا جزيرة ايرلندا في القرون الوسطى. وفي أواخر القرن السابع عشر الميلادي أصدر الانجليز قانون العقوبات الجديد الذي الغى كل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية للشعب الأيرلندي بسبب انتمائهم للمذهب الكاثوليكي، وفي عام ١٧٩١ برزت حركة ايرلندا المتحدة التي تنادي بالاستقلال التام عن بريطانيا، وفي عام ١٩١٤ وافقت بريطانيا على منح أيرلندا الحكم الذاتي ، وفي عام ١٩١٩ أعلنت حركة "شين فين " الايرلندية

الكاثوليكية عن قيام جمهورية أيرلندا المستقلة بقيادة دي فاليرا والتي نجحت في عام ١٩٣١ من أعلان قيام ايرلندا الجنوبية وعاصمتها دبلن. أما أيرلندا الشمالية والتي تضم ٦ ولايات بقيت تحت التاج البريطاني مع وجود برلمان لها والذي تعطل في عام ١٩٧٢ أثر أحداث الاحد الدامي *فتم ربط أيرلندا الشمالية بالسلطة المركزية في بريطانيا، الامر الذي أدى الى تصاعد حدة العنف مابين الكاثوليك والبروتستانت الذين تضمهم الولايات الست في ايرلندا الشمالية**.

وبذلك فأن التنظيمات المسلحة في أيرلندا الشمالية تصنف على النحو الآتي :

أ. تنظيمات إتحادية (البروتستانت)

ب. تنظيمات وطنية– جمهورية (الكاثوليك)

أ. تنظيمات إتحادية(البروتستانت): هي التنظيمات التي تسعى جاهدة للحفاظ على بقاء ايرلندا الشمالية ضمن التاج البريطاني فهي تعلن مخاوفها بصورة مستمرة من تنامي الشعور بضرورة وجود أيرلندا الموحدة ، وغالبا ماكانت هذه التنظيمات تظهر في شوارع

***الاحد الدامي حصل في ٣٠ كانون الثاني من العام ١٩٧٢ اثر اصدار الحكومة البريطانية "قانون الاعتقال" للمشتبه بهم شمل هذا القانون اعضاء في الجيش الجمهوري الايرلندي واعتراضا على هذا القانون قامت رابطة الحقوق المدنية لايرلندا الشمالية بسلسلة من الاحتجاجات في هذا اليوم واصطدم المتظاهرون بقوات من الجيش البريطاني الذي بدأ بأطلاق النار على المتظاهرين وقتل ١٤ شخص وجرح العشرات واثر هذا الحدث اصدرت الحكومة البريطانية قرار الحكم المباشر وعلق على اثرها برلمان آيرلندا الشمالية وبدأ الحكم المباشر عليها .**

لكن رد الجيش الجمهوري الايرلندي على هذه الاحداث كان في تموز من العام ذاته عندما قام الجيش الجمهوري الايرلندي بعدة تفجيرات في بلفاسات ، في شارع Donegallأنفجرت سيارة مفخخة أدت الى مقتل ٩ أشخاص وجرح العشرات كما أدى أنفجار سيارة مفخخة في شارع oxford الى مقتل عناصر من الشرطة البريطانية كما تم وضع قنبلة في حقيبة بلاستكية امام عدد من المحلات أدت الى قتل وجرح العديد . هذه الاحداث عرفت بأحداث الجمعة الدامية وأصبحت تعد بمثابة رد الجيش على أحداث الاحد الدامي .

انظر :Ed Moloney,Voices from the Grave, Faber and faber ,london 2010,p101

**** في العام ١٩٤٩ بعد ان خرجت ايرلندا من دول الكومنولث وظهرت الى الوجود جمهورية آيرلندا . حافظت آيرندا الشمالية على وحدتها مع بريطانيا وظلت تنتخب ١٢ ممثلا لها في برلمان ويستمنستر فضلا عن الحكم الذاتي الذي كانت تتمتع به حتى العام ١٩٧٢ . وتضم آيرلندا الشمالية ٦ مقاطعات وهي انتريم وارماغ وداون وفيرمانغ وديري وتيرون وعاصمتها بلفاست .**

انظر : غفران يونس ، المشكلة الايرلندية : دراسة في ظاهرة العنف السياسي . رسالة ما جستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ٢٠٠١ ، ص ٢٥ –٢٤ .

بلفاست لتحتفل بذكرى أنتصارات بروتستانية مثل الاحتفال بذكرى معركة بويني من عام ١٩٦٠ والتي قضى فيها الملك البروتستانتي وليام فون أورانيين على جيش الملك الكاثوليكي جيمس الثاني..[١]

تضم هذه التنظيمات الاتحادية العديد من التشكيلات تحت جناحها مثل رابطة الدفاع عن الستر Ulster Defense Association(UDA) وهي أكبر تجمع اتحادي عسكري، مارست هذه الرابطة ومنذ تأسيسها العديد من عمليات الاغتيال ضد السكان الكاثوليك وقامت باغتيال عدد من أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي، ففي بداية ١٩٩١ دخل عدد من أعضاؤها المسلحين الى منطقة كاثوليكية معزولة وقتلوا (٤) اشخاص من سكانها. كان عدد المنضمين لتلك الرابطة لها يقدر بحوالي عشرين الف من المسلحين، وغالبا ماكانوا يستخدمون تعبير "يوم الحساب" للاشارة الى هجوم من قبل اعضاء هذه الرابطة على المناطق الكاثوليكية.[٢] وغالبا ماكانت هذه الرابطة تعرقل أي عملية للسلام تهدف الى تقاسم السلطة مع الكاثوليك، كالذي حدث في العام ١٩٧٤ عندما دعت الرابطة الى اضراب عام احتجاجا على بوادر اتفاقية كان من المفترض ان يتم من خلالها تقاسم السلطة بين الكاثوليك والبروتستانت في ايرلندا الشمالية .

مجموعات مسلحة أخرى تنضوي تحت التنظيمات الاتحادية وهي قوة متطوعي الستر (UVF) Ulster Volunteer force ولها جناح متخصص بالاغتيالات الطائفية وهم مقاتلوا الستر الاحرار (UFF) Ulster freedom Fighters مارست هذه القوة العديد من الاغتيالات ضد أعضاء من الجيش الجمهوري الأيرلندي ومدنيون كاثوليك وقد حملت لواء العنف الطائفي منذ نشأتها في العام ١٩٧٠ وقد شهدت مدينة بلفاست اسوء حوادث العنف

---

[١] **أحمد يوسف احمد، الحرب الأهلية في أيرلندا، مجلة السياسية الدولية ،العدد٢٤،نيسان /أبريل ١٩٧١،مطابع الاهرام ، القاهرة ،ص ١٠٥.**

[2] **Mary Jane Freeman, Murder in Northern Ireland coordinated and controlled,EIR,vol25,No29,24July 1998,p57**

الطائفي من قبل هذه المجموعة التي تورطت في عام ١٩٨٨ بـ ١٥ عملية قتل ومثلها محاولة للقتل و٦٢ مؤامرة للقتل.[١]

إن أسباب تشكيل هذه التنظيمات غالبا ماكان يعود الى دوافع تتعلق بالحفاظ على الامن في المناطق السكنية وتطورت هذه التجمعات من مهمة الدفاع الى المهاجمة والتورط في عمليات تفجير وقتل. فأحد الشخصيات الذي يمثل اهم رموز قوة متطوعي الستر وهو ديفيد أيفرين يؤكد ان الالتحاق بهذه القوة هو لغرض الدفاع عن البروتستانت من هجمات الكاثوليك ومن يمثلهم من عناصر الجيش الجمهوري الايرلندي "أن تنامي التنظيمات المسلحة للبروتستانت المتمثلة بقوة متطوعي الستر ومنظمة الدفاع عن الستر هو جاء بدافع الحفاظ والدفاع عن البيت والشارع وبدأت تتسع مدارات هذه التنظيمات الاهلية من مهمة الدفاع الى الهجوم."[٢]

يضاف الى هذه التظيمات هناك تنظيمات اخرى وهي قوة المتطوعين الاتحادية (LVF)Loyalist Volunteer force فضلا عن قوة الطوارىء في أيرلندا الشمالية والتي تأسست عام ١٩٢٠ عندما قتل أول شرطي بريطاني وقد ضمت هذه القوات قوات B-special وقوات A وB ثم ظهرت الى الوجود شرطة الستر الاتحادية فأصبحت مسألة أمن الاقليم مناطة بفرق من الجيش البريطاني وشرطة الستر الملكية كونها الشرطة المحلية في الاقليم وكانت مهمات هذه الشرطة تتمحور حول محاربة عمليات الارهاب عن طريق أعتقال منفذيها ومصادرة أسلحتهم وقد بلغ عدد هذه القوات عام ١٩٦٩ (٣٠٠٠) ارتفع عام ١٩٧٢ الى (٣٠,٠٠٠) وفي عام ١٩٨٣ الى (١٧,٠٠٠) وفي عام ١٩٩٠ (١٩,٠٠٠).[٣]

وغالبا ما تورطت أيضا شرطة الستر الملكية بعمليات اغتيال مما ادى الى تصاعد وتيرة العنف خلال الاعوام ١٩٧٢-١٩٧٧ وارتفعت معها أعداد الضحايا ولاسيما بعد فرض الحكم المباشر على أيرلندا الشمالية عام ١٩٧٢على خلفية أحداث الاحد الدامي في ديري ، فقد وصلت أعداد القتلى عام ١٩٧٣ الى ٢٦٣ .

[1]Jim Cusack and henry Mcdonald,UVF the End game ,poolbeg, Spain ,2007 ,pp248-250.
[2]Ed Moloney,op.cit ,p133-135
[3]A.W.Bradley and K.D.Ewing, Constitutional and administrative law, London, longman, 1997,p670.

وعليه فأن التنظيمات السياسية في ايرلندا الشمالية تمتاز بأمتلاكها لأجنحه عسكرية وغالبا ما كان يستخدم السلاح وذلك لعدم وجود دستور مستقل بل حتى مع وجود برلمان ستورمونت لم يتمكن هو الاخر من استيعاب الجماعات المسلحة في آيرلندا الشمالية لأن الكاثولك لم يتمكنوا وعلى مدى ١٢ دوره انتخابية من أحراز مقاعد في برلمان ستورمونت وذلك لأسباب تتعلق بالتلاعب الحاصل في تخطيط الدوائر الانتخابية والتي غالبا ماكانت تصب في صالح البروتستانت.

ب.تنظيمات وطنية جمهورية (الكاثوليك):يعدّ الجيش الجمهوري الأيرلندي الذي يمثل الجناح السياسي لحزب الشين فين هو أبرز التنظيمات المدافعة عن الكاثوليك والمطالبة بتوحيد شطري ايرلندا الشمالية والجنوبية ،ظهر الجيش الجمهوري الأيرلندي بشكل واضح بعد استقلال أيرلندا عام ١٩٢١وبدأت انقسامات الجيش في العام ١٩٢١ عندما أنقسم حول بنود معاهدة ١٩٢١ والتي وضعت بموجبها آيرلندا ضمن دول الكومنولث البريطاني.[١]

وانقسم الجيش الجمهوري الأيرلندي في عام ١٩٦٩ الى مجموعتين ، قاعدة دبلن وهو الجيش الرسمي والذي يؤمن بأن تحقيق ايرلندا الموحدة يكون عن طريق الوسائل السلمية والقسم الأخر هو قاعدة بلفاست (المؤقت) والذي نادى بالعنف من أجل تحقيق هذه الوحدة ، والى هذا الجناح تنسب أغلب العمليات المسلحة داخل وخارج أيرلندا الشمالية، اذ أُتهم في العام ١٩٩٣ بتفجير سيارة ملغومة بالقرب من مركز مالي في بريطانيا .[٢]

كما سعت قوةD المنضوية تحت هذا الجيش من القيام بعمليات تفجير وقتل للبروتستانت وغالبا ماكانت تضرم النيران في منازل البروتستانت من قبل هذه الجماعات . وقد وصف أحد أعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي وهو أيمون كولون بأن الاعمال التي كانوا يقومون بها ضد البروتستانت هي " الاعمال القذرة ".*

---

[1]**Brian Hanley,The IRA 1926–1936,MPGBooks,London,2002,p140–142**

[2]**Ed Moloney, A secret History of the IRA,penguin Books,2007,p 122**

***وضح أيمون كولون (١٩٥٤ –١٩٩٩) في كتابه رغبة القتل وهو أحد عناصر الجيش الجمهوري الايرلندي وأصبح في العام ١٩٧٠ عضواً في استخبارات هذا الجيش لأحد وحداته المهمة في العاصمة بلفاست التي كانت مسؤولة عن جمع المعلومات حول القيادات وتقديمها للوحدات المسؤولة عن الاغتيال .يقول كولون في كتابه " بأن التدريب على القتل يتطلب منك أن تعزل نفسك عن كل شيء انساني تجاه من تريد أن تقتل فلا نحاول ان نعرف عائلته ولا ننظر الى تفاصيل حياته الاجتماعية ،**

وأرتبط أسم أعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي بحملة الاضراب عن الطعام في سجن ميزو الذي أدى الى وفاة ١٩ عضو من عناصر الجيش .

لعل أهم مطالب أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي الناشط في أيرلندا الشمالية هو قبول كافة النشاطات السياسية للجمهوريين ، الا ان اعضاء الجيش كان يتم اعتقالهم بتهمة "الارهاب " وفي ظل الفراغ الدستوري الذي عاشته أيرلندا الشمالية بعد أحداث الاحد الدامي وفرض الحكم المباشر، بدأ الآلاف من سجناء الجيش الجمهوري الايرلندي بالاحتجاج على وصفهم بمجرمي حرب فقد طالبوا بمعاملتهم كسجناء سياسيين، وبدأ احتجاجهم برفضهم أرتداء الملابس الخاصة لهذه التهم، الاان الحكومة البريطانية لم تستجب لهذه المطالب.

المبحث الثاني :الجماعات المسلحة وعملية السلام

لقد نص الوضع الدستوري لأيرلندا الشمالية أنها تمثل جزء من بريطانيا التي تضم أضافة الى أيرلندا الشمالية أنكلترا وويلز وأسكتلندا. ولأيرلندا الشمالية الحق في أن تمارس سلطاتها القانونية بواسطة حكومتها وبرلمانها الذي أقر وفقاً لقرار الحكومة ايرلندا عام ١٩٢٠ وتم حماية روابطها مع لندن من خلال أنتخابها لـ ١٢ ممثلا لها في برلمان ويستمنستر.

الا أن الوضع السياسي لم يتقدم فغالبا ماكانت نتائج الانتخابات لا ترضي الاقلية الكاثوليكية فالفوز كان دوما نصيب الاحزاب البروتستانتية وتحديدا الحزب الاتحادي، فهذا الحزب كان يرسم دوائره الانتخابية فالفوز كان من نصيب هذا الحزب ولحقب طويلة.

كما ان أنظمة التصويت في أيرلندا الشمالية قد أفقدت حق السكان الكاثوليك في التصويت فكان هذا الحق حصراً على المواطنين الذي مضى على أقامتهم مدة ٧ سنوات في المكان نفسه

بل نقنع أنفسنا بأننا نقتل أشخاص معزولين عن أي حياة أجتماعية ،لكننا لم ندرك بأننا سنحمل معاناة عوائلهم الى موتنا". أيمون هدف من كتابه هذا أظهار وحشية الجيش الجمهوري الايرلندي ، الا أنه اغتيل في العام ١٩٩٩ وأتهم الجيش الجمهوري الايرلندي بعملية أغتياله.

أنظر EamonCollins,KillingRage,Granta books,London,1998,p90

وهذا بالتأكيد لم يكن يلائم الفقراء الذين كانوا يهاجرون سعيا وراء العمل أو الاجر الاعلى وبذلك فقدوا حقهم في التصويت وأنحصر هذا الحق على أولئك الذين يمتلكون عقاراً أو يساهمون في الشركات والمشاريع المتنوعة .[١]

هذه الاوضاع السياسية غير المستقرة امتزجتمع التناقضاتالمعقدةللعرقوالدين والاقتصاد وأدت الى تصاعد العنف وجعلت كلا من تشكيلات الجيش الجمهوري الأيرلندي والتنظيمات الاتحادية تدخل في دوامة العنف والعنف المضاد. لكن نقطة التحول في المشهد السياسي في أيرلندا الشمالية تمثلت بأقدام أعضاء من الجيش الجمهوري الايرلندي على الاضراب عن الطعام لتصبح هذه السياسة نقطة تحول في مشكلة ايرلندا الشمالية .

دفعت هذه الاحداث بالحكومتين البريطانية والايرلندية الى محاولة إعادة خلق الاستقرار السياسي والامني وعزل التنظيمات المسلحة من البروتستانت والكاثوليك . فكانت اتفاقية العام ١٩٨٥ التي نصت على أن أي تغيير في وضع ايرلندا الشمالية لن يحدث الا من خلال رضا أغلبية شعب أيرلندا وأن الرغبة الحالية لدى غالبية الشعب هي البقاء ضمن المملكة المتحدة، الاتفاقية أشارت الى تشكيل مؤتمر عبر الحكومات وهو اجتماعات واسعة تجمع المسؤولين في كل من بريطانيا وأيرلندا والمعنيين بالمشكلة الايرلندية، وهذا كانت المرة الاولى التي يتواجد فيها مسؤولون من الجنوب (جمهورية آيرلندا) يعملون في الشمال(آيرلندا الشمالية)*.[٢]

---

[1]**Cynthia H.Enloe, Ethic conflict and political development,USA,Brown and Company limited ,1973,p171**

[٢]**Northern Ireland : Agreement between the united kingdom and the republic of Ireland ,reference services of central office information,London,December 1985,p2–5**

لم تكن أتفاقية ١٩٨٥ هي الاولى بل سبقتها أتفاقية عام ١٩٧٤التي أنشأ بموجبها مجلس أيرلندا والذي منح دوراً أستشارياً لجمهورية آيرلندا في بعض قضايا ايرلندا الشمالية ، هذا الامر جوبه بمعارضة شديدة من قبل الاتحاديين بل ذهبوا الى أبعد من ذلك فقد شكلوا في ١٤ مارس ١٩٧٤ مجلس عمال الستر وبدأوا بأضراب عام أدى الى شل الحياة في أيرلندا الشمالية ، وبذلك لم تفلح هذه الاتفاقية في أحتواء العنف وأعادة الاستقرار السياسي .أنظر

Lu Yan ,The Impacts of British Policies and the IRA's Ideology on the 1981 Irish Hunger Strike,Journal: Review of European Studies ISSN: 19187173 Year: 2009 Volume: 1 المصدر متاح على موقع المكتبة الافتراضية العراقية

ولم تفلح أتفاقية ١٩٨٥ في احتواء العنف أذ رأى الوحدويون ان اي تدخل من قبل أيرلندا في شؤون أيرلندا الشمالية هو يعد بمثابة خيانة عظمى مما دفع المحتجين من البروتستانت الى توجية الاعتداءات ضد رجال الشرطة وبلغ عدد الجرحى في يوم واحد ٧٠ شخصا بينهم ٤٠ شرطيا وبلغ عدد الاشخاص الذين تم أعتقالهم ٢٠ شخصا، أما الجيش الجمهوري الايرلندي فقد رفض المعاهدة أيضا كونها أعطت التزام دولي للوحدويين بأن اي تغيير في وضع ايرلندا الشمالية لن يحصل دون رضى الغالبية لذلك فهي تسمح للاغلبية البروتستانتية بأمكانات أكبر للاستمرار بتوجيه الحكم بما يتفق مع مصالحها.[1]

لم تجلب كل الاتفاقات الاستقرار لسكان أيرلندا الشمالية فمطالب الكاثوليك كانت تسعى الى الغاء قانون الاعتقال وأعتبار السجناء من اعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي هم سجناء سياسيون وليسوا مجرمين كما طالب الكاثوليك باعادة تنظيم الدوائر الانتخابية*، هذه المطالب كانت تصطدم مع مطالب الوحدوين الذي كانوا يقفون بالضد من كل مطالب الكاثوليك ويتخوفون من اي أتفاق يعطي جمهورية ايرلندا الدور الاستشاري خوف من أن يكون له تأثير مستقبلي بخصوص اعادة ضم أيرلندا الشمالية الى الجزيرة .

يلاحظ من خلال هذا الجدول ادناه ان التنظيمات الجمهورية كانت المسؤولة عن العدد الاكبر من القتلى خلال حقب الصراع وتضم هذه التنظيمات الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت الذي أتهم بالعديد من عمليات القتل وهو المسؤول بنسبة ٨٥ % من عمليات القتل اما جيش التحرير الوطني الايرلندي فقد اتهم بأغتيال ١١٧ شخصاً .اما التنظيمات الاتحادية فالعدد الاكبر

[1] **Jim Cusack and Henry Mcdonald,UVF the EndGame, poolbeg, Dublin, 2008,p80-82**

- **رغم التلاعب في الدوائر الانتخابية تمكن حزب الشين فين من الحصول على ١٠بالمائة من الاصوات ، كما تمكن جيري أدمز في عام ١٩٨٣ من الحصول على مقعد في مجلس العموم البريطاني ، الا أنه رفض تولي هذا المقعد وقد اثار فوزه موجه من الغضب في بريطانيا لأنه ينظر اليه على انه زعيم أرهابي في منظمة أرهابية. أنظر EamonCollins,Killing Rage,op,cit,p103**

من القتلى يتسبب به قوة متطوعي الستر وهو ٢٥٤ اما مقاتلوا الستر الاحرار فهم مسؤولون عن مقتل ١١٧ خلال حقب العنف الطائفي.[١]

التنظيم	عدد القتلى	النسبة
التنظيمات الجمهورية	٢،٠٠١	% ٥٥,٧
التنظيمات الاتحادية	٩٨٣	%٢٧,٤
الجيش البريطاني	٣١٨	%٨,٩
رابطة الدفاع عن الستر / تنظيم بروتستانتي	١١	%٠,٣
قوة الستر الملكية / تنظيم بروتستانتي	٥٣	% ١,٥
مدنيون	١١	%٠,٣
اخرى	٢١٦	% ٦,٠
المجموع	٣,٥٩٣	%١٠٠,٠

***.Marie Smyth,lostlives:victims and construcation of "victimhood" in Northern Ireland .In AFarewell to Arms beyond the Good Friday Agreement,Manchester university press,2006,p11**

لكن العقد الاخير من الألفية الثانية كان يحمل بشائر السلام على ايرلندا الشمالية فرغم ما مر به اتفاق الجمعة العظيمة ١٩٩٨ من عثرات الا أنه بالنهاية تمكن من اقناع أغلب الجماعات المسلحة برمي السلاح والاتجاه نحو العمل السياسي .

فمع اعلان الجيش الجمهوري الأيرلندي عن وقف أطلاق النار في أيلول ١٩٩٣ أنبرى تنظيم مقاتلو الستر الاحرار بوضع سيارة ملغومة قرب مركز للشباب غرب بلفاست مؤكدين رفضهم لأي عملية سلام مع الجيش الجمهوري الايرلندي ومن يمثلهم سياسيا حزب الشين فين ، بل ان القيادة العسكرية للوحدويين (والتي تضم أغلب التنظمات المسلحة للاتحاديين) أكدت رفضها

[1]Marie Smyth,lostlives:victims and construcation of "victimhood" in Northern Ireland .In AFarewell to Arms beyond the Good Friday Agreement,Manchester university press,2006,p12

الدخول في أي مفاوضات بدون الحصول على ضمان بعدم تغيير الوضع الدستوري لايرلندا الشمالية .[١]

وبالفعل أكدت المباحثات عدم تغيير لأي وضع دستوري لأيرلندا الشمالية وفي عام ١٩٩٣ أعلن جون هيون (رئيس الحزب الديمقراطي والعمال) وجيري ادمز (عن الشين فين) عن مشروع عملية السلام في ايرلندا الشمالية وجرى توقيع اتفاق داوننج ستريت الذي أكد انه لايوجد أي تغيير في وضع أيرلندا الشمالية من دون موافقة الاغلبية وسوف يتم العمل على بناء مؤسسات تربط الشمال بالجنوب لتعزيز التعاون في مجال التجارة والسياحة .[٢]

ولتعزيز عملية السلام لابد من البدء بعملية وقفت أطلاق النار فقد اعلن الجيش الجمهوري الايرلندي عن وقف أطلاق النار في ٣١ آب ١٩٩٤ أعقبه اعلان القيادة العسكرية للوحدويين وقف أطلاق النار مؤكدين أن هذا الاعلان سيكون دائم وسيشمل كل المليشيات العسكرية .

لكن الهدنة غالبا ماكانت تشهد خروقات من الفصائل المنشقة إذ تمكن مجلس مواصلة الجيش الجمهوري الايرلندي من تفجير قنبلة في أحد ضواحي لندن وتسبب في مقتل أثنين فضلا عن الاضرار المادية الكبيرة*.[٣]

اصطدم صنع السلام في ايرلندا الشمالية بعقبات اخرى تتعلق بنزع السلاح، فالجيش الجمهوري الايرلندي رفض تسليم اسلحته وأكد أن نوع السلاح لابد ان يشمل المليشيات العسكرية وشرطة الستر الملكية بل أن حتى المواطنين البروتستانت هم مسلحون، فعلمية نزع السلاح لابد ان تشمل كل الجهات بحسب رأي الجيش الجمهوري الايرلندي. وبعد تعيين السيناتور الامريكي جورج ميتشل لرئاسة المفاوضات بعد تعثرها وبعد فوز حزب العمال في الانتخابات البريطانية

---

[1]Brian Rowan,Behind the lines the story of the IRA and Loyalist Ceasefires,Blackstaff press,Belfast,1995,p115 and 116

[2]Ibid,p 117.

[3]Jim Cusack and Henry Mcdonald,op.cit.p219.

يعتقد البعض ان قبول الجيش الجمهوري الايرلندي بالهدنة سببه تعرضهم لضغوطات كبيرة بعد انتشار الاشاعات عن ضلوعهم بأكبر عملية سطو عرفتها أيرلندا الشمالية وهي السطو على بنك "نورترن بنك" الامر الذي أفقدهم الدعم والمساندة من قبل الجماهير الكاثوليكية.

وتشكيل الوزارة برئاسة توني بلير أعلن من جديد عن وقف إطلاق النار في ١٨ تموز عام ١٩٩٧,[١]

وأعلن في ١٠ نيسان عام ١٩٩٨ في قصر ستورمونت بالقرب من بلفاست عن التوصل الى اتفاق السلام والذي سمي اتفاق الجمعة العظيمة المبرم بين الاحزاب السياسية في ايرلندا الشمالية التي تمثل الكاثوليك والبروتستانت وحكومتي بريطانيا وأيرلندا.

التزمت اتفاقية الجمعة العظيمة بمجموعة من الحقوق المدنية وحق تقرير المصير والحريات الدينية كما التزمت الاتفاقية بمبادىء الشراكة والمساواة والاحترام المتبادل وحماية الحقوق المدنية ،فيما يتعلق بحق تقرير المصير بعد اجراء الاستفتاء الشعبي الذي أكد بأن غالبية سكان أيرلندا الشمالية لا ترغب في تغيير الوضع الدستوري لأيرلندا الشمالية والبقاء ضمن المملكة المتحدة.

نصت الاتفاقية ايضا على تشكيل جمعية من ١٠٨ عضو وتفترض الجمعية وجود كتلتين اجتماعيتين الكتلة الاكبر تختار الوزير الاول وتختار الكتلة الصغيرة نائبه ويجب ان تحظى القضايا كافة بموافقة الاغلبية في كل كتلة أو على الاقل ٤٠% من كل كتلة وتمارس هذه الجمعية سلطة تنفيذية وتشريعية.[٢]

وعلى صعيد الاجراءات الأمنية أعلن في اتفاق الجمعة العظيمة عن خطة لإطلاق سراح السجناء مؤكدة ان السجناء المنتمين الى مجموعات مستمرة بأعمال عنف أو التي عادت الى اعمال العنف سوف لن يمنحوا فرصة الاطلاق المبكر .كما اكدوا على ضرورة نزع الاسلحة للتنظيمات الشبه مسلحة فهي اي عملية نزع السلاح جزء لا غنى عنه من عملية التفاوض ،وقد اوعزت الاتفاقية عملية نزع الاسلحة الى لجنة مستقلة .[٣]

ولم تغب مسألة ضحايا العنف عن الاتفاقية، فقد أكدت الاتفاقية ان للضحايا حق تذكرهم ويكون تحقيق المجتمع الامن عن طريق التخليد الصحيح للضحايا ودعم ثقافة التسامح على مستويات المجتمع جميعها وقد أنشأت الاتفاقية مكتب لحقوق الانسان الغرض الرئيس هو معالجة انتهاكات حقوق الانسان و للتأكد من أن جميع السياسات والتشريعات في أيرلندا الشمالية تفي

[1]EoinOMalley,ContemporaryIreland,Palgrave Macmillan,2011,P190
[2]Ed Moloney, A secret History of the IRA,op.cit.p251
[3]Ibid,p266

بالمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ولهذا المكتب الحق في الوصول إلى أماكن الاحتجاز، مثل السجون ومراكز الشرطة ومؤسسات الصحة العقلية ومهمة المكتب الاخرى هي النظر إلى المستقبل وكيف يمكن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بطريقة تحول دون تكرار أخطاء الماضي.[١]

وبذلك فأن هذه الاتفاقية نجحت سياسيا في احتواء العنف في ايرلندا الشمالية كونها ضمنت حقوق فئات المجتمع وحافظت على الحقوق المدنية وعززت من ثقافة التسامح عن طريق خلق مكاتب تراعي وتراقب حقوق الانسان في ايرلندا الشمالية .

وأعلن في ٢٨ تموز ٢٠٠٥ وفي بيان للجيش الجمهوري الايرلندي عن انهاء حملته ضد بريطانيا مؤكدا في البيان ان غالبية الاصدقاء خارج أيرلندا يرغبون برؤية أيرلندا متحدة ،لكن الرغبة الحالية لسكان أيرلندا هي البقاء ضمن المملكة المتحدة ونحن نسعى الى احترام هذه الرغبة والوقوف مع عملية السلام التي تصون هذه الرغبة ،البيان أكد أن الجيش الجمهوري الايرلندي يؤمن بأن لا وجود لخيار آخر لإنهاء الحكم البريطاني في أيرلندا الشمالية موضحا بأن هذه ستكون مسؤولية الاجيال القادمة لتحقيق الهدف بأيرلندا الموحدة .[٢]

وبذلك فأن اتفاق الجمعة العظيمة نجح فيما أخفقت أتفاقات أخرى من توحيد الفئات المتحاربة والعيش بسلام وايقاف الاقتتال ،ويظهر هذا جليا في محاولة أطياف المجتمع من القتال من أجل المحافظة على المنجزات التي تحققت عند توقيع الاتفاقية، ففي عام ٢٠١١ تم أغتيال ضابط كاثوليكي وهو رونان كيري في أرماغ على يد جماعات جمهورية منشقة والتي تحاول منع الكاثوليك من الالتحاق بسلك الشرطة، شهدت جنازته ولأول مرة في تاريخ أيرلندا الشمالية حضور كل الفئات من القيادات الكاثوليكة والبروتستانية الذين اكدوا خلال مراسم التشييع، على انهم قاتلوا من أجل السلام ومن أجل الحياة الافضل للاجيال القادمة وأنهم مجتمعين وبرغبتهم ساهموا في طي صفحات الاقتتال والعنف المتبادل..

---

[1] **Human Rights Commission of Northern Ireland: An Interview with Professor Monica McWilliams, Chief CommissionerJournal: Essex Human Rights Review ISSN: 17561957 Year: 2006 Volume: 3 Issue: 1,p24**

المصدر متاح على موقع المكتبة الافتراضية العراقية

[2] **Ed Moloney, A secret History of the IRA,op.cit,p641**

ستصحح المرحلة القادمة أي خلل في مسار الاتفاقية التي أسست لمبدأ الشراكة والاحترام المتبادل وأظهرت الى الوجود مؤسسات ربطت الشمال والجنوب وفي الوقت ذاته أعطت حق تقرير المصير لشعب أيرلندا كلة (البروتستانت والكاثوليك) فيما لو تحققت رغبتهم بالأندماج مع أيرلندا الجنوبية، وأكدت الاتفاقية ان الرغبة الحالية لشعب أيرلندا هو الحفاظ على هذا الاتحاد وبذلك نجحت الاتفاقية في خلق الاطمئنان لمن يخشى الاتحاد مع أيرلندا وكذلك ضمت الارتباط بأيرلندا عن طريق المؤسسات التي ربطت الشمال والجنوب فهي أحترمت بذلك رغبة الكاثوليك بوجود دور للجزيرة الام في ايرلندا الشمالية.

الخاتمة :

شهد التاريخ السياسي لايرلندا الشمالية حقب من العنف والعنف المضاد حمل لوائها التنظيمات المسلحة التي تواجدت على الساحة الايرلندية من تنظيمات اتحادية كانت تخشى على مستقبل اتحادها مع بريطانيا وبين تنظيمات جمهورية تطالب بالاتحاد مع الجزيرة الأم وبين هذه المطالب المتناقضة، لم تفلح السياسية في أحتواء العنف، فأغلب اتفاقيات السلام انهارت تحت ضغط المعارضين لها وكل المباحثات لم تفلح في إنجاح تقاسم السلطة في ايرلندا الشمالية.

حمل العام ١٩٩٨ النجاح لعملية السلام فأتفاق الجمعة العظيمة الذي شهد عثرات أيضا، تمكن من أحتواء ظاهرة العنف ونجح في نزع سلاح المليشيات التي تحولت الى العمل السياسي.

يأتي نجاح الاتفاقية بسبب تركيزيها على مسألة تقاسم السلطة وكذلك حق تقرير المصير وتمكنت من رسم خطة لإطلاق سراح السجناء وفتح مكاتب لحقوق الانسان اسهمت في نشر ثقافة التسامح عبر منظمات فرعية أعطي الحق لها لمراقبة حقوق الانسان في السجون . والأهم ان الاتفاقية اكدت على النزع التام لأسلحة جميع التنظيمات المسلحة وقد اوعزت هذا الامر الى لجنة مستقلة لتراقب عملية نزع السلاح.

ورغم ما تحقق على الساحة السياسية الايرلندية ورغم نجاح الاطراف السياسية في الاشتراك بالسلطة السياسية تبقى المخاوف من وجود فصائل مسلحة رغم محدودية فعلها انشقت عن الفصائل الرئيسة تساهم في خلق حالات الاضطراب بين مدة وأخرى وتعيد الى الاذهان سنوات العنف والانقسام في المجتمعين الكاثوليكي والبروتستاني في أيرلندا الشمالية .

Military Group in Northern Ireland

Assistant instructor:
Ghufran Younis

Abstract

The political history for Northern Ireland includs two military groups represented by the Catholic Irish Republic army and the Protestant UlsterVolunteer Force (UVF). These groups are responsible for the sactarain conflict in Sinnfein which started since Great Britain has announced its direct domination on it and cancelling Stormont parliament in 1972.

After experiencing years of violence, this violence ended in the announcement of The Good Friday Agreement in 1998 that obliged the armed groups to throw their weapons.

الكلمات المفتاحية باللغة الانكليزية

Sinnfein;UlsterVolunteer Force UVF;Bloody Sunday; Good Friday Agreement

دراســات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ